

**جودة التدقيق الخارجي في إطار تبني حوكمة
المؤسسات**

دراسة ميدانية من وجهة نظر المدققين الخارجيين لولاية عين
تموشنت

الاستاذ المحاضر الدكتور بن سعيد محمد
جامعة جيلالي ليابس ، سيدي بلعباس ، الجزائر

أستاذة مساعدة لشلاش عائشة
جامعة د.الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث حول مدى تأثير تبني الجزائر لحوكمة المؤسسات على جودة التدقيق الخارجي ، وذلك من خلال التطرق إلى انعكاس بعض آليات الحوكمة الداخلية (تعدد المساهمين والدائنين في المؤسسة ووجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة) والآليات الخارجية (منها عنصرين يتعلقان بالقوانين التنظيمية لمهنة التدقيق ألا وهما :التعاقد مع المؤسسة لعهدتين متتاليتين وطريقة تقاضي الأتعاب إضافة إلى غياب معايير تدقيق وطنية) على جودة التدقيق الخارجي. باعتبار ان الحوكمة المؤسساتية مرهونة بفعالية آلياتها التي يعتبر التدقيق الخارجي في الجزائر واحدا من أهمها.

سنعتمد في هذه الدراسة وبغرض كشف العلاقة بين متغيراتها على تحديد مفاهيمها الرئيسية من الجانب النظري و تحليل المعلومات المحصلة عن طريق الاستبيان الذي استهدف المدققين الخارجيين بولاية عين تموشنت فيما يخص الجانب التطبيقي . حيث توصلنا إلى النتائج التالية : وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة وتعدد المساهمين والدائنين في المؤسسة له أثر ايجابي على زيادة جودة التدقيق أما تعاقد المدقق لعهدتين لا يؤثر بالضرورة سلبا على جودة التدقيق بل يمكن ان يكون له تاثير ايجابي نظرا لتعرف المدقق على نقاط ضعف المؤسسة .اما الطريقة الحالية لتقاضي أتعاب المدقق الخارجي فأجمع اكثر المدققين على انها تؤثر بشكل سلبي على جودة المهنة لأنها تساعد على التحايل وخلق المنافسة غير الشريفة .ويبقى غياب معايير تدقيق وطنية يؤثر حاليا بشكل نسبي على جودة التدقيق الخارجي ولكن هناك اجماع على ضرورة انشاء هذه المعايير لمواكبة التغيرات المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: جودة التدقيق الخارجي ،حوكمة المؤسسات ،آليات داخلية وآليات خارجية لحوكمة المؤسسات

The summary:

The impact of good corporate governance, the quality of the external audit is summarized in this study on the use of standards of internal governance associated with the function of the company on the one hand (the shareholders, Board administration etc.), and also external standards (organizational aspect of the audit, auditor mandates and nest eggs, auditing standards etc.)

The relationship between the variables of this study and the questionnaire touched on external Auditaires the wilaya of Ain Témouchent, helped define the concept of good corporate governance Algeria with the establishment of an Audit System especially with the threats and opportunities of the environment on the macro and micro plant. The main results of this study are summarized as following:

- L'indépendance Members of the Board, the presence of shareholders and a contract for two (02) comes out mandates a positive impact on the quality of the audit;
- The current method of remuneration of the external Auditaire and the absence of national auditing standards, comes a negative impact on the effectiveness of the external audit.

Keywords: * Quality of the external audit, governance of the company internal and external mechanisms of good governance.

Le résumé:

L'impact de la bonne gouvernance des entreprises, sur la qualité de l'Audit externe est résumé dans cette étude sur l'utilisation des normes de la gouvernance interne liée avec la fonction de l'entreprise d'une part (les actionnaires, conseil d'administration.....etc.), et d'autre part des normes externe (l'aspect organisationnel de l'Audit, mandats et péculs d'auditeur, normes d'audit.....etc.)

La relation entre les variables de cette étude et le questionnaire qui a touché les Auditaires externe de la wilaya de Ain Témouchent, permis à définir la notion de la bonne gouvernance de l'entreprise Algérienne avec la mise en place d'un système d'Audit, surtout avec les menaces et les opportunités de l'environnement sur le plant de macro et micro.

Les principaux résultats de cette étude est résumé comme suite :

- L'indépendance des membres du conseil d'administration, la présence des actionnaires, et un contrat de deux(02) mandats ressorte un impacte positif sur la qualité de l'Audit ;
- La méthode actuelle de rémunération de l'Auditeur externe, et l'absence des normes nationales d'audit, ressorte un impact négatif sur l'efficacité de l'Audit externe.

Mots clé : * Qualité de l'Audit externe, bonne gouvernance de l'entreprise mécanismes interne et externe de la bonne gouvernance.

مقدمة:

حوكمة المؤسسات ليست حلا سحريا للمشاكل المعاصرة التي تواجه المؤسسات في المنظومة الاقتصادية، وإنما هي مجموعة من الأنظمة والقوانين والمعايير التي تهدف لتغطية النقائص والتعثرات التي عرفتتها المؤسسات الإقتصادية في السنوات الأخيرة. وذلك إما من خلال تحسين وتكييف الآليات التقليدية لتواكب هذه المستجدات وجعلها أكثر ملائمة وفعالية أو طرح حلول بديلة . وهذا ما جعلنا نسلط الضوء من خلال هذه الدراسة على احد اهم الآليات التي تمكن من تطبيق حوكمة المؤسسات والمتمثلة في " التدقيق الخارجي" من حيث مدى جودة هذه الخدمة المقدمة ، وهل كان لظهور حوكمة المؤسسات تأثير على هذه الجودة وما العلاقة التبادلية بين باقي آليات الحوكمة وبين جودة التدقيق الخارجي ، وكيف تخدم جودة التدقيق الخارجي حوكمة المؤسسات؟ وسيتم بحث هذا الموضوع من وجهة نظر المدققين الخارجيين في الجزائر ووبشكل خاص- ولاية عين تموشنت- بالتركيز على بعض آليات الحوكمة الداخلية والخارجية والغرض الرئيسي من اختيارها هو الكشف عن مدى فعالية هذه الآليات التي تؤثر على جودة التدقيق الخارجي . حيث تم صياغة السؤال الرئيسي لهذه الدراسة كما يلي: ما تأثير تبني حوكمة المؤسسات في الجزائر على جودة التدقيق الخارجي؟ وللاجابة على هذا التساؤل تم صياغة الفرضيات التالية:

- ١ يؤثر مجلس الادارة الذي يعتمد على بعض الاعضاء المستقلين ،بشكل ايجابي على جودة التدقيق الخارجي ؛
- ٢ يؤثر تعدد المساهمين والدائنين في المؤسسة بشكل ايجابي على جودة التدقيق الخارجي؛
- ٣ تعاقد المدقق الخارجي لدورتين متتاليتين يؤثر بشكل سلبي على جودة التدقيق الخارجي؛
- ٤ تؤثر الطريقة الحالية لتقاضي أتعاب المدقق بشكل سلبي على جودة التدقيق الخارجي؛
- ٥ غياب معايير تدقيق وطنية يؤثر بشكل سلبي على جودة التدقيق الخارجي.

أهمية البحث والمنهج المعتمد في الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث كونه يركز على العلاقة بين تبني حوكمة المؤسسات في الجزائر وجودة التدقيق الخارجي ، حيث تناولنا بعض الآليات التي لم يسبق التعرض لها بهذا الشكل من خلال التركيز على واقع هذه المهنة والمتمثلة في (وجود اعضاء مستقلين في مجلس الادارة وتعدد المساهمين والدائنين في المؤسسة و التعاقد مع المؤسسة لعهدتين متتاليتين وطريقة تقاضي الأتعاب و وجود معايير تدقيق وطنية ترتكز على معايير تدقيق دولية) وسنحاول تبيان مدى تأثيرها وتأثرها بجودة التدقيق الخارجي .

وتم التركيز على عامل جودة التدقيق الخارجي باعتباره من أهم الآليات التي تساهم بشكل مباشر في التطبيق الفعال لحوكمة المؤسسات .

لتحقيق هذا الغرض اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لوصف متغيراتها و منهج دراسة الحالة في ما يخص الجانب التطبيقي تم استخدام الاستبيان والمقابلة المباشرة لجمع المعلومات واخترنا المدققين الخارجيين لولاية عين تموشنت كعينة عشوائية لهذا البحث.

حيث قمنا بتقسيم بحثنا الى ثلاثة محاور رئيسية كما يلي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة المؤسسات

المحور الثاني: ظهور وتطور مفهوم جودة التدقيق الخارجي

المحور الثالث:دراسة ميدانية لتأثير تبني حوكمة المؤسسات على جودة التدقيق الخارجي في ولاية عين تموشنت.

الإطار المفاهيمي لحوكمة المؤسسات

تشير الدراسات الى أن مفهوم حوكمة المؤسسات انتشر كمنتوج تصدره الولايات المتحدة الأمريكية¹ لباقي الدول بعد ان تحولت الى كبرى اقتصاديات العالم ،مع أن جذوره التاريخية تعود الى ما بعد أزمة الكساد العالمية ١٩٢٩ م حيث شكل منذ ذلك مجالا واسعا للبحث والدراسة حتى تبلورت ملامحه بالتدرج كمفهوم حديث للتسيير. تعددت أبعاده و عناصره فكان للأحداث الإقتصادية العالمية المعاصرة الفضل في تشكيلها وتركيبها وللمؤسسات الدولية المختصة الفضل في تبني هذه الطروحات وتعميمها واعطائها صبغة قانونية وعلمية ممنهجة.

اذن ظهور اشكالية "حوكمة المؤسسات" كان نتيجة لعدة اسباب يبقى اهمها انفصال الملكية عن التسيير و بروز شكل جديد من المؤسسات ،اذى بدوره الى تضارب مصالح مختلف الأطراف الفاعلة ، فكان لا بد من ايجاد نمط تسيير جديد يمكن من التحكم الفعال في تحقيق اهداف المنظمات بشكل يرضي الجميع وليس لطرف على حساب الطرف الآخر.

فتداول مفهوم حوكمة المؤسسات من جوانب عديدة وميادين شتى سنحاول التطرق الى اهمها خاصة من الجانب الاقتصادي والتسييري من خلال هذه الدراسة.

¹ ROLAND Perez, (la gouvernance d'entreprise :évolution et débats récents),cahier français le capitalisme mutation et diversité n° 349,paris,2010,p69.

1.1 مفهوم حوكمة المؤسسات

إذا اختلفت التعاريف الواردة لحوكمة المؤسسات من حيث تعدد الميادين والدراسات المهمة بذلك، فنجدها تتفق في كونها تهدف لإيجاد حلول للمشاكل المعاصرة التي عرفتها المؤسسات نتيجة لتضارب المصالح هذا من ناحية، واتساع وتعدد محيط المؤسسات سواء الكلي أو الجزئي هذا من ناحية أخرى.

من أكثر التعاريف انتشاراً لحوكمة المؤسسات التعريف الوارد بتقرير لجنة كاديوري^٢ عام ١٩٩٢م فعرفت على أنها " النظام الذي تدار وتراقب به المؤسسات" تلاحظ ابراز وظيفة الرقابة من خلال هذا التعريف مما يعزز مكانتها ضمن الوظائف التسييرية ككل لخدمة الحوكمة.

عرف رولاند P^٣ حوكمة المؤسسات بأنها " تسيير التسيير " management du management بالرغم من بساطة هذا التعريف لكنه يحمل معنى عميق، المتمثل في ضرورة تكييف التسيير التقليدي مع المتطلبات الحديثة لمواجهة المشاكل المعاصرة. أو طرح حلول بديلة توجه وتعديل تصرفات مختلف الاطراف الفاعلة في حوكمة المؤسسات الذين تتضارب غالباً مصالحهم.

وعرفها محمد فرح^٤ بأنها عبارة نظام مناعة وحماية يحكم الحركة ويعمل على ضبط الاتجاهات ويحمي ويؤمن كافة التصرفات ويضمن نزاهة السلوكيات داخل المؤسسات، كما تعد الحوكمة بمثابة عملية ادارية تمارسها سلطة الإدارة الاشرافية... قد ركز الباحث على الجانب السلوكي للأطراف الفاعلة في حوكمة المؤسسات فمهما صلحت القوانين والتنظيمات، تبقى دون جدوى إذ لم نجد من يحسن تطبيقها.

اذن حوكمة المؤسسات هي عبارة عن مجموعة من التنظيمات والعمليات التي تسعى لإيجاد إطار مناسب وفعال لتسيير المؤسسات وفقاً لمتطلبات العصر، وبالتالي التحكم في المخاطر المختلفة بغرض ضمان حقوق كل الأطراف الفاعلة في المؤسسة وفي ذات الوقت تحديد واجبات كل طرف. لترسيخ هذه المفاهيم تم طرح مجموعة من المبادئ العامة، كل دولة تملك الحرية لصياغتها في نموذج معين، تأخذ من خلاله مميزات الخاصة بعين الاعتبار.

2.1 مبادئ حوكمة المؤسسات^٥

لقد تناولت العديد من المؤسسات الدولية مفهوم حوكمة المؤسسات بمزيد من الطرح والتحليل وعلى رأس هذه المؤسسات صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي بادرت باصدار مبادئ حوكمة المؤسسات عام ١٩٩٩م، بغرض تأهيل الدول الاعضاء وحتى غير الاعضاء في المنظمة على تطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق الحوكمة. وما يدعم هذه المبادئ ما أكدت عليه المنظمة العالمية للمشرفين على الأوراق المالية عام ٢٠٠٢م من اهمية تطبيق هذه المبادئ التي سنحاول ذكرها بايجاز كمايلي:

^٢ هوام جمعة وآخرون، (مدى احترام مبادئ الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية)، دار المعرفة، بدون سنة، ص ٥

^٣ ROLAN.P .op cit, p69

محمد فرح عبد الحليم، (هل يؤدي تطبيق قواعد الحوكمة الى الحد من الفساد الإداري والمالي؟)، مجلة العدل، العدد ٢٥، السنة ١٠، ص ١٤٢.

^٥ الهزاع وليد بن نعمه، (حوكمة الشركات)، إدارة البحوث والدراسات، مجلس التعاون الخليجي - الأمانة العامة -، سلسلة المسيرة رقم ٩، الرياض، ٢٠٠٩، ص ٢٢.

- ❖ **الحفاظ على حقوق المساهمين** : سواء كانوا أغلبية أو أقلية، محليون أو أجانب وهذه الحقوق لا يمكن حصرها ولكن تركز خاصة حول (حقوق نقل ملكية الاسهم، اختيار مجلس الإدارة، الحصول على العوائد من الأرباح...)
 - ❖ **تحقيق المساواة العادلة في التعامل مع المساهمين**: من حيث الدفاع عن حقوقهم كالتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية وكل ما يتعلق بضمان المساواة بين أفراد هذه الفئة.
 - ❖ **تفعيل دور أصحاب المصالح أو الأطراف الفاعلة في المؤسسة**: يركز هذا المبدأ على تحديد حقوق وواجبات كل الأطراف الفاعلة في المؤسسة، مما يجعل أدائها أكثر فاعلية وبالتالي تحسين أداء المؤسسة ككل.
 - ❖ **الحرص على الافصاح والشفافية** : في التوقيت المناسب وباستخدام الطرق الملائمة وبالتزام الشفافية التامة .
 - ❖ **تأكيد مسؤوليات مجلس الإدارة** : تم التركيز على مجلس الادارة باعتباره احد اهم الآليات الداخلية التي تشكل حلقة وصل مهمة بين جميع الأطراف الفاعلة في المؤسسة.
- إن الارتكاز على هذه المبادئ سينقل المؤسسات نقلة نوعية من خلال الارتقاء بأدائها هذا من جهة، والحرص على خلق الثقة بين جميع متعاملها هذا من جهة اخرى ،مما يساهم في تشجيع المنافسة النزيهة وخدمة المجتمع وتطويره.

3.1) الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتبني حوكمة المؤسسات

إن تحول الجزائر نحو اقتصاد السوق صاحبه العديد من الاصلاحات في شتى المجالات وخاصة الجانب الإقتصادي، ومن ابرز هذه الاصلاحات تبني حوكمة المؤسسات بطرح "ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" في أبريل ٢٠٠٩ م. اصدرت الجزائر هذا الميثاق بدعم من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية انطلقت فكرة اعداده في اول ملتقى دولي حول حوكمة المؤسسات سنة ٢٠٠٧م تحت عنوان "الحكم الراشد للمؤسسات" جاء هذا الانجاز بتكاتف جهود فريق عمل "GOAL 08" * شارك من خلاله عدة باحثين وخبراء.

عرف هذا الميثاق حوكمة المؤسسات او كما أطلق عليها الحكم الراشد كما يلي^٦ " هو عبارة عن فلسفة تسييرية ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة في آن واحد لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة:

- تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة ؛
- تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك.

اذن الغاية من اصدار هذا الميثاق هو مساعدة المؤسسات الإقتصادية الجزائرية الخاصة جزئيا أو كليا ،على فهم مبادئ حوكمة المؤسسات وفتح المجال أمام تطبيقها.

أما بالنسبة لمضمون الميثاق فينقسم إلى جزئين وملاحق:

^٦ عثمانى سليم ،(دليل ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ، بدعم من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ٢٠٠٩، ص ١٣

الجزء الأول يبين ضرورة تبني الحكم الراشد في المؤسسات الجزائرية أما الجزء الثاني تطرق إلى المقاييس الأساسية التي يبني عليها الحكم الراشد للمؤسسات، من خلال عرض العلاقات مع الأطراف الفاعلة داخل أو خارج المؤسسة، ويختتم بملاحق تحتوي على إرشادات عملية يمكن للمؤسسات اللجوء إليها عند الحاجة. إضافة إلى ما سبق ذكره أصدرت الجزائر القانون المعدل والمتمم لتنظيم مهنة التدقيق المالي في جوان ٢٠١٠م، وتبنت النظام المالي والمحاسبي الجديد في جانفي ٢٠١٠م الذي يركز على المعايير المحاسبية الدولية مما يدعم آلية الإفصاح في الجزائر ومختلف القوانين التنظيمية التي تؤهل تبني الحكم الراشد في المؤسسات الجزائرية على رأسها القانون التجاري، الذي ينظم عمل الشركات ويفرض وجود مجلس إدارة في شركات المساهمة الذي يعد آلية مهمة لحوكمة المؤسسات .

4.1) أهم التحديات التي تواجه الجزائر في تطبيق حوكمة المؤسسات

تطبيق حوكمة المؤسسات يعتمد على مدى فعالية آلياتها سواء داخل أو خارج المؤسسة، ومدى وجود بيئة مناسبة لذلك نظرا لتعدد الفاعلين اما بالنسبة للجزائر فتواجه مجموعة من التحديات تقف كعائق امام التطبيق الفعال لحوكمة المؤسسات، لا بد للسعي نحو التحكم في هذه التحديات والعمل على القضاء عليها في المستقبل ومن بين هذه التحديات نذكر مايلي:

- ❖ ضعف وغياب قواعد التسيير الحديثة في الكثير من المؤسسات، مما يهدد وظيفة الرقابة الداخلية والتقييم الفعال للأداء؛
- ❖ غياب سوق مالي نشط هذا ما يؤثر على دوره الفعال في فرض قوانين صارمة على المؤسسات (الإفصاح الدوري، الشفافية...) مما يساعد على تطبيق مبادئ الحوكمة؛
- ❖ عدم الزامية التدقيق الداخلي في المؤسسات وان وجد فلا يزال يقتصر دوره على دعم الإدارة العليا دون الاهتمام بالمهام الحديثة كدعم إدارة المخاطر بالمؤسسة؛^٧
- ❖ اضطراب العلاقات داخل المؤسسة والخلط بين الحقوق والواجبات يضعف من قدرة المؤسسة على التحكم في أدائها؛
- ❖ صعوبة وضع استراتيجية طويلة المدى نظرا لتدبدب المناخ الذي تنشط به العديد من المؤسسات الجزائرية، يشكل عائق أمام تبني مفاهيم التخطيط الاستراتيجي. غياب التقييم الدوري لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة.
- ❖ عدم وجود متابعة من قبل مجلس إدارة المؤسسة للنتائج المتوصل إليها من قبل المدقق الداخلي .
- ❖ عدم وجود مخطط للموارد البشرية لتقييم مسار النشاط المهني للعامل .
- ❖ عدم وجود تحفيزات للنتائج الايجابية المحققة من طرف العامل و هذا ما يرهن مردودية العامل في التسيير .

^٧ حمادي نبيل، (أثر تبني المؤسسات الجزائرية للحوكمة على جودة المراجعة المالية – دراسة ميدانية -)، مجلة البحوث والدراسات العلمية جامعة ديجي فارس، العدد ٦ المدينة – الجزائر، مارس ٢٠١٢، ص ١٨.

كل هذه التحديات تعيق من التطبيق الفعال لحوكمة المؤسسات في الجزائر مما يدعو لضرورة تكافل الجهود لمواجهتها . وباعتبار أن هذه الدراسة تركز على جودة التدقيق الخارجي كألية خارجية لحوكمة المؤسسات ، سنعرض في ما يلي تطور هذا المفهوم للتوصل الى علاقته بباقي آليات الحوكمة .

(II) ظهور وتطور مفهوم جودة التدقيق الخارجي

لقد أدى تزايد اعتماد مستخدمي القوائم المالية على البيانات المالية المدققة- كمصدر للمعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات- الى تزايد مسؤولية مدقي الحسابات أمام الغير لضمان جودة الخدمة المقدمة.⁸ وتحقيق رضا جميع الاطراف التي هي بحاجة لذلك.

حيث تناول العديد من الباحثين موضوع جودة التدقيق من جوانب مختلفة نظرا لتعدد الأطراف التي هي بحاجة لهذه الجودة هذا من جهة، ولاختلاف مفهومها عند كل طرف هذا من جهة اخرى. ومن خلال بحثنا هذا سنحاول التركيز على جودة التدقيق من خلال ربطها بحوكمة المؤسسات للكشف عن العلاقة بينهما.

(1.1) تعريف جودة التدقيق الخارجي

إن مصطلح الجودة لقي استعمالا واسعا في مجال علوم التسيير بداية من "إدارة الجودة الشاملة" وصولا الى عدة آليات في التسيير حيث يعتبر التدقيق واحدا منها.

تعرض الباحثين الى مفهوم جودة التدقيق منذ بداية الثمانينات من العقد الماضي حيث تعددت المصطلحات التي تناولت مفهوم جودة التدقيق ، فهناك من أطلق عليها مراجعة الند أو النظر اي تقييم جودة مكتب تدقيق من طرف مكتب آخر ، أو الفحص المعمق ، رقابة الجودة أو ضمان الجودة .⁹

عرفها DEANAGLO عام ١٩٨١ م بأنها "الاحتمال المرتبط بمدى قدرة المدقق على اكتشاف الأخطاء المتعلقة بالقوائم المالية (الكفاءة) وامكانية التقرير عنها (الاستقلالية)"^{١٠} ركز الباحث في هذا التعريف على الكفاءة و الاستقلالية كعنصرين رئيسيين يتعلقان بشخصية المدقق.

اتفق العديد من الباحثين على هذا التعريف فقد أوضح كلا من WATTS et RMMERMAN " أن التدقيق الجيد هو ذلك الذي ترتفع من خلاله نسبة اكتشاف الأخطاء والمخالفات ذات الأهمية النسبية، وكلما ارتفع هذا الاحتمال ارتفعت جودة التدقيق والعكس صحيح"^{١١} أما MOCK et SAMET عام ١٩٨٢م بيينا من خلال دراستهما لقائمة من العوامل المحتمل تأثيرها على جودة التدقيق، فتوصلا إلى خمسة خصائص جوهرية تؤثر على جودة التدقيق وهي " التخطيط ، الإدارة، الاجراءات، التقييم والتنفيذ".

المبروك نايف عبد السلام ،(مفهوم جودة المراجعة) ، موقع شبكة المحاسبين العرب دليلك للمحاسبة ،ص٣٠٣ WWW.ACC4ARABS.COM

⁹ المبروك نايف عبد السلام، مرجع سابق ، ص ٣٠٣ .

¹⁰ DUMONTIER Pascal et autres ,(la qualité d'audit externe et les mécanismes de gouvernance des entreprises – une étude empirique menée dans le contexte tunisien-) ,revue de comptabilité, contrôle ,audit et institution, TUNISIE ,18 décembre2010,p05.

¹¹ المبروك نايف عبد السلام، مرجع سابق ، ص ٥٠٥ .

اما CRASWELL et ALL عام ١٩٨٦م اهتمتا بدراسة العوامل التي تزيد من الطلب على جودة التدقيق فنتبين ، أن الشروط التعاقدية بين المدقق والمؤسسة محل التدقيق لها دور في ضمان جودة التدقيق وذلك من خلال التحكم الفعال في المشاكل التعاقدية .

وقام الحميد عام ١٩٩٥م -١٤١٦هـ ببحث حول خصائص جودة التدقيق بالمملكة العربية السعودية والى اي مدى تختلف تلك الخصائص من مجموعة الى أخرى اي (مقدمي الخدمة والمقدمة لهم والمستفيدين من نتائجها) فبينت النتائج أن خاصية النزاهة والأمانة، هي أكثر العناصر أهمية في جودة التدقيق.واقترح الباحث أن ذلك ضرورة الاسراع في اعداد معايير المحاسبة والتدقيق بشكل تفصيلي وضرورة تطبيق قواعد وأداب وسلوك المهنة.^{١٢} ان اتفق العديد من الباحثين أن جودة التدقيق تتوقف على القدرة الفنية للمدقق سواء كان شخص طبيعي أو مؤسسة تدقيق اي فريق عمل ،ففي هذه الحالة يؤخذ بعين الاعتبار عدد أعضاء الفريق خصائصه...بالإضافة الى عنصر الاستقلالية الذي يرتبط بدوره بعدة عوامل كطبيعة الزبون ،القوانين التنظيمية للمهنة وكل ما يمس بعنصر الاستقلالية.

وما يصعب التحديد الدقيق لمفهوم جودة التدقيق هو تعدد الأطراف التي تطلب هذه الجودة ،فاذا نظرنا من حيث ما يتطلع اليه مستخدمي مخرجات التدقيق أو الجهات المهنية المنظمة له أو حتى المدقق نفسه بالتأكيد سيختلف تعريف الجودة.

فقد أصدر معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين منذ ١٩٨٩ م ^{١٣} برنامج أطلق عليه برنامج الفحص المتعمق وعدل هذا البرنامج سنة ٢٠٠١ م ويعرف جودة التدقيق بأنها تشمل ثلاثة أنواع من الفحص للتحقق من جودة عمليات التدقيق:

- تدقيق النظام
- تدقيق الارتباط
- تدقيق التقرير

إن تطوراأساليب التدقيق إلى المعالجة الالكترونية أدى الى تطوير اسلوب التأكد من جودة التدقيق، خاصة في مؤسسات التدقيق .فالنظر الى جودة التدقيق من وجهة نظر الهيآت المنظمة لهذه المهنة .يتوقف على مدى احترام معايير رقابة الجودة الصادرة من طرف هذه المنظمات المهنية .

أما الدراسات الحديثة فأغلب الباحثين تعرضوا لجودة التدقيق من مدخل حوكمة المؤسسات ،للكشف عن علاقة الطلب على جودة التدقيق بآليات الحوكمة.

فتوصل كلا من YEOH et JUBB عام ٢٠٠١م ^{١٤} الى نتيجة مفادها انه يوجد علاقة بين التطبيق الفعال للآليات الداخلية للحوكمة وجودة التدقيق الخارجي باعتباره آلية خارجية لحوكمة المؤسسات كما توصلوا ايضا، الى أن هذه الآليات تتأثر بحجم المؤسسة و أوضاع المخاطر المالية وجودة التدبير العام.

^{١٢} التويجري علي عبد الرحمن و النفاعي محمد حسين ،(جودة خدمة المراجعة – دراسة ميدانية تحليلية للعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين)،مجلة جامعة الملك عبد العزيز الإقتصاد والإدارة،المجلد رقم ٢٠٠٨،٢٢،ص٠٤ .

^{١٣} ميروك نايف عبد السلام ، مرجع سابق ،ص ٥٥ .

^{١٤} التويجري علي عبد الرحمن و النفاعي محمد حسين ،مرجع سابق ، ص ٥٥ .

توالت البحوث في نفس السياق خاصة بعد فقدان الثقة في جودة خدمة التدقيق بعد انهيار كبرى مؤسسات التدقيق في العالم المتمثلة في مؤسسة ارثر أندرسن عام ٢٠٠٢م^٥ التي تورطت في اخفاء حقائق مؤسسة انرون للطاقة التي افلست بدورها في نفس العام .

هذه الاحداث شكلت هزة أرضية أفاق بها العالم على حقيقة الأوضاع الاقتصادية، مما أدى الى طرح الحوكمة كحل لهذه الأوضاع، مما استدعى الى ضرورة البحث حول مدى تأثيرها على جودة التدقيق الذي - فقد ثقة الجمهور اثر هذه الأحداث - فتوالت البحوث حول مفهوم جودة التدقيق وهذا ما سنحاول البحث عنه خلال هذه الدراسة.

2.11) جودة التدقيق الخارجي في ظل حوكمة المؤسسات

أثمرت أكثر البحوث التي اجريت حول جودة التدقيق الخارجي في ظل حوكمة المؤسسات على وجود علاقة بين آليات الحوكمة وجودة التدقيق ، تختلف هذه العلاقة حسب الآلية محل الدراسة والبيئة المطبقة فيها .

بين الباحثان PEDRO et AL عام ٢٠٠٥م في اسبانيا من خلال دراستهما أن لنوعية أعضاء مجلس الإدارة تأثير عى جودة القوائم المالية ،ومن تم انخفاض احتمالية أن يكون تقرير المدقق متحفظا .

أما دراسة DUMONTIER PASCAL et AUTRES عام ٢٠٠٦ م بخصوص مجموعة من المؤسسات الإقتصادية التونسية ، توصلوا الى وجود أثر ايجابي بين بعض آليات الحوكمة الداخلية والطلب على جودة التدقيق الخارجي^{١٦}.

أما دراسة حمادي نبيل عام ٢٠١٢م درس أثر كل من مجلس الإدارة و التدقيق الداخلي نظام الرقابة الداخلية و آلية الإفصاح عل جودة التدقيق المالي في الجزائر ،فتوصل الى وجود تأثير ايجابي لكل من مجلس الإدارة والإفصاح على جودة التدقيق الخارجي ،في حال أنه لا يوجد تأثير لكل من التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية^{١٧}.

نستنتج أن مفهوم جودة التدقيق في تطور مستمر و ذو أبعاد متعددة لخدمة كل الأطراف التي هي بحاجة لهذه الخدمة، أما بالنسبة لمقومات جودة التدقيق الخارجي في الجزائر هذا لب بحثنا حيث سنحاول تسليط الضوء على علاقته ببعض آليات الحوكمة - داخلية و خارجية - التي لم يسبق التعرض اليها بهذا الشكل لاثراء الموضوع .

3.11) جودة التدقيق الخارجي وعلاقته بآليات حوكمة المؤسسات

تنقسم آليات حوكمة المؤسسات او كما يطلق عليها البعض (محددات)^{١٨} الى آليات داخلية : أبرزها المساهمين وفرض مراقبتهم عن طريق الجمعية العامة و مجلس الإدارة الذي يراقب الإدارة العليا في المؤسسة التي تعتبر بدورها آلية داخلية^{١٩}، و نظام الرقابة الداخلي و التدقيق الداخلي .

^{١٥} الدوجي حسين علي ،(فاعلية التدقيق الداخلي والخارجي في دعم حوكمة الشركات) ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ،٢٠١٠ ،ص ١٠ ص ١١ .

DUMONTIER Pascal et autres .^{١٦} op cit ,p18 .

^{١٧} حمادي نبيل ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

^{١٨} سندس ماجد رضا (الليات حوكمة الشركات ودورها في تقليص فجوة التوقعات بين مراقب الحسابات ومستخدمي القوائم المالية) ،الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ،العدد ١٨ ، الكوفة ،٢٠٠٩ ص ٩ ص ١٠ .

^{١٩} CHARREAUX Gérard , (les théories de la gouvernance :système nationaux) ,cahier du fargo 3 version révisée décembre 2004 ,p n⁰104.

أما الآليات الخارجية فيصعب تحديدها نظرا لتداخل عدة قطاعات في نشاط المؤسسات ولكن تمثل كل طرف أو هيئة خارجية لها علاقة بالنشاط الإقتصادي بشكل عام نذكر منها : قوانين وتنظيمات السوق المالي، كفاءة الأجهزة الرقابية الخارجية، الجمعيات المهنية، مؤسسات المهن الحرة على رأسها التدقيق الخارجي الذي سنحاول التركيز على مقومات جودته من خلال هذه الورقة البحثية والكشف عن علاقتها ببعض الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة .

4.11) تطبيق آليات الحوكمة في الجزائر وأثره على جودة التدقيق الخارجي

سننظر لبعض آليات الحوكمة - الداخلية والخارجية - التي سنحاول دراسة مدى تأثيرها على جودة التدقيق الخارجي حيث تم اختيارها على أساس مرتبط بواقع هذه المهنة هذا من ناحية، والتي لم تتال مجالا واسعا من البحث هذا من ناحية أخرى.

1.4.11) الآليات الداخلية

أ) المساهمين والدائنين : يعتبر المساهمون ملاك رأس مال المؤسسة أما الدائنين فهم مقرضي المؤسسة في حال احتاجت الى تمويل خارجي يشكلون طرفا اساسيا في تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال الرقابة الفعالة التي يمارسونها حرصا على تحقيق الربح والاستمرار مستقبلا وضمان عدم التلاعب بحقوقهم وهدر أموالهم.

ب) مجلس الإدارة:

يعد مجلس الإدارة السلطة العليا في المؤسسة، له واسع الصلاحيات والسلطات في عملية التسيير واتخاذ القرارات في كل المجالات، كما أنه الممثل القانوني لمصالح رأس المال ومسؤول عن رعاية جميع مصالح المساهمين دون اختلاف أنواعهم او نسب مشاركتهم، يتولى ادارة المؤسسة بناءا على تفويض من الجمعية العامة كما يعمل على تحقيق الصالح العام^{٢٠}.

فنظرا لأهمية هذا الجهاز في تحقيق اهداف المؤسسة، كونه آلية لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق الحوكمة الجيدة، حيث تنص مبادئ الحوكمة على تعزيزه بادراج نسبة من الاعضاء المستقلين لضمان فعاليته. (سنقتصر على ذكر الآليات محل الدراسة فقط).

2.4.11) الآليات الخارجية:

القوانين التنظيمية لمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر^{٢١}

تم اعتماد التدقيق بداية في الجزائر بالمؤسسات العمومية الإقتصادية، في بداية السبعينات من القرن العشرين بفعل الأمر ٠٧/٦٩ . ليعرف مرحلة جديدة بفعل القانون ٠١/٨٨ المتعلق باستقلالية المؤسسات والذي الزم مراجعة المعلومات الصادرة من طرف مجلس الإدارة دون التدخل في شؤون التسيير، وكذا القانون ٠١/٩١ المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، حيث لعب دورا مهما في تطوير مهنة التدقيق اضافة

^{٢٠} اونان يومدين، (دور نظم المعلومات في تفعيل أداء مجلس الادارة) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر، ٢٠١١/٢٠١٠، ص ٨١.
^{٢١} www.calameo.com/read/0009274184c55ba7ae2ad5 مسعود كسري، (التدقيق المصرفي)، ص ٣٢ ص ٣٤.

الى الهيئات الأخرى وعلى رأسها المجلس الوطني للمحاسبة و المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

وآخر تعديل عرفته القوانين التنظيمية للمهنة هو تعديل بموجب القانون ٠١/١٠ الذي يخص طريقة تقاضي اتعاب المدقق الذي اصبحت تعتمد على قانون المناقصات بدلا من اتباع سلم الذي كان يحدد اتعاب المدقق بناء على عدة عوامل منها (رقم اعمال المؤسسة، الزمن المستغرق...). أما بالنسبة لمدة تعاقد المدقق في الجزائر فتمثل في عهدة قدرها ٣ سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ولا يمكن التعاقد مع نفس المؤسسة اذا جدد العقد الا بعد مرور ٣ سنوات، للمحافظة على مبدأ تداول المدققين. اما فيما يخص معايير تدقيق وطنية فيقتصر تنظيم المهنة على مجموعة من القوانين التنظيمية فقط الصادرة في الجرائد الرسمية ولا يوجد معايير وطنية تفصيلية لمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر.

اذن يتضح مما سبق انه هناك علاقة حتمية بين التطبيق الفعال لآليات الحوكمة (داخلية وخارجية) وجودة التدقيق الخارجي باعتبار اننا لا يمكن ان نفصل بين هذه الآليات في إطار المنظومة الإقتصادية والتسييرية للمؤسسة، التي تتفاعل وتتكامل فيما بينها. ولكن طبيعة التأثير تختلف حسب درجة فعالية تطبيق هذه الآليات هذا من ناحية والبيئة المطبقة فيها هذا من ناحية أخرى.

أ) دراسة ميدانية لتأثير تبني حوكمة المؤسسات على جودة التدقيق الخارجي في - ولاية عين تموشنت -.

1.1.1.1 منهجية الدراسة: سنتطرق فيما يلي الى المنهجية المتبعة في الدراسة من خلال نقاط الرئيسية التالية:

1.1.1.1.1 عينة الدراسة وأدوات جمع المعلومات

استهدف البحث عينة من المدققين الخارجيين لولاية عين تموشنت، مع العلم ان الدراسة في البداية استهدفت عينة اكبر تخص ولايات أخرى مجاورة وحتى الجزائر العاصمة، لكن لم يتم تلقي الردود الكافية، لهذا تم الاقتصار في الاخير على ولاية عين تموشنت فقط. وفيما يخص جمع المعلومات تم الاعتماد على الاستبيان المبين في الملاحق والذي تم عرضه على أساتذة مختصين للتعديل اضافة الى المقابلة الشخصية مع المدققين وطرح اسئلة أخرى مفتوحة.

2.1.111 متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة

تعدد المساهمين والدائنين في المؤسسة (آلية داخلية)

وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة (آلية داخلية)

التعاقد مع المؤسسة محل التدقيق لعهدتين متتاليتين (آلية خارجية)

الطريقة التي يتقاضى بها المدقق أتعابه (آلية خارجية)

غياب معايير تدقيق وطنية في الجزائر (آلية خارجية)

المتغير التابع

جودة التدقيق
الخارجي في
الجزائر

آليات حوكمة المؤسسات

المصدر: من اعداد الباحثين

2.111 تحليل النتائج: سنحاول تحليل النتائج المحصل عليها حسب ٥ محاور رئيسية التي بدورها تعكس فرضيات البحث:

1.2.111 المحور الأول :

فيما يخص تأثير وجود أعضاء مستقلين بمجلس الإدارة على جودة التدقيق الخارجي تم طرح ٣ أسئلة، أما السؤال الاول والثاني فاستهدف مدى تأثير اعتماد المؤسسة على اعضاء مستقلين على جودة التدقيق الخارجي خاصة من حيث الاستقلالية والموضوعية، فأجمع افراد العينة على الموافقة بشدة على دعم أعضاء المستقلين للمدقق، أما بالنسبة للسؤال الثالث اكد كل المدققين على انه لا يتم التدخل في كتابة التقرير النهائي من طرف مجلس الإدارة ويتم الاطلاع عليه بعد المصادقة النهائية .

2.2.111 المحور الثاني :

استهدفنا من خلال هذا المحور الكشف عن تأثير تعدد المساهمين والدائنين في المؤسسة على جودة التدقيق الخارجي فهناك اجماع تام من طرف المدققين على ان تعدد المساهمين والدائنين في المؤسسة يزيد من فعالية الرقابة بداخلها مما يعكس ايجابا على جودة التدقيق الخارجي .ولكن يبقى هذا الإستنتاج نظري اكثر منه واقعي نظرا لنقص خبرة المدققين في ما يخص شركات المساهمة نظرا لقلتها مقارنة بباقي انواع الشركات وما يتناسب مع المناخ الاستثماري في الجزائر .

3.2.iii) المحور الثالث:

تباينت آراء المدققين فيما يخص السؤال الاول والثاني لهذا المحور فهناك من يعتبر ان التعاقد لعهدتين يمكن ان يؤثر سلبا على جودة التدقيق، فيما أكد الاغلبية على العكس اي هناك تأثير ايجابي على جودة التدقيق في حال تجديد عهدة المدقق مبررين ذلك بان تجديد العهدة يسمح بالكشف الجيد لنقاط الضعف في المؤسسة .

4.2.iii) المحور الرابع :

فيما يخص السؤال الأول لهذا المحور أكد تقريبا كل المدققين على ان طريقة تقاضي الأتعاب حاليا تؤثر بشكل سلبي على جودة التدقيق الخارجي في الجزائر، لأنه غالبا يتم انتقاء الأقل تكلفة دون النظر لجودة الخدمة المقدمة، وفيما يخص السؤال الثاني المتعلق بمدى تفضيل الطريقة السابقة (قبل تعديل ٢٠١٠) فالأغلبية يفضل هذه الطريقة وهناك من ينتقدها بحجة ان التكلفة ثابتة في السلم القانوني ولكن في الواقع فهي في تزايد مستمر. ايا كان جواب المدققين فأجمعوا الى أن طريقة الحالية لتقاضي الاتعاب تقلل من جودة الخدمة المقدمة.

5.2.iii) المحور الخامس:

فيما يخص مدى كفاية القوانين الحالية لضمان جودة التدقيق وافقت ½ العينة على ذلك بحجة ان الوضع الحالي يتناسب مع القوانين الوضعية. أما باقي أفراد العينة فأكدوا على وجود فراغ في التشريع القانوني المنظم لمهنة التدقيق في الجزائر مما يدعو لضرورة تطوير القوانين التنظيمية. أما فيما يخص السؤال حول ضرورة خلق معايير تدقيق وطنية فهناك اجماع بشكل نسبي على ضرورة ذلك خاصة لمواكبة التغيرات المستقبلية. والسؤال الأخير الذي يخص مدى اطلاع على المعايير الدولية فأجمع المدققين على عدم متابعة تطور هذه الاخيرة وان اختلفت اسباب ذلك من حيث: عدم توفر الوقت، التكوين المستمر او انه لا يوجد مناخ مناسب لتطبيقها في الجزائر.

الخاتمة:

قامت هذه الدراسة على بحث مدى تأثير تبني حوكمة المؤسسات في الجزائر على جودة التدقيق الخارجي وتوصلنا من خلال الطرح النظري والدراسة الميدانية لعينة متمثلة في المدققين الخارجيين لولاية عين تموشنت، الى وجود علاقة ايجابية بين جودة التدقيق الخارجي ووجود أعضاء مستقلين بمجلس الإدارة، و تعدد المساهمين والدائنين في المؤسسة. في حال عكس ذلك اي وجود تأثير سلبي من حيث القوانين التنظيمية للمهنة وبشكل خاص طريقة تقاضي الأتعاب وعدم وجود معايير تدقيق وطنية. وتبين ان تجديد العهدة لمرة واحدة لا يؤثر بالضرورة سلبا على جودة التدقيق الخارجي. بناء على ماسبق نطرح الإقتراحات التالية:

- فعالية التدقيق الخارجي قائمة على الاعتماد على المعايير الدولية للتدقيق مع تكييفها حسب خصوصيات الجزائر. فمن الضروري ان تسهر الهيئات التنظيمية لمهنة التدقيق الخارجي على انشاء معايير وطنية وتطورها باستمرار هذا من جهة وتعمل على تدريب المدققين بشكل دائم وممنهج على تبنيتها وتطبيقها في الواقع هذا من جهة أخرى.

- ضرورة اعادة النظر في القوانين والمراسيم التنظيمية الحالية التي تخص تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر وخاصة (طريقة تقاضي الأتعاب) ، فلابد من اشراك المهنيين ومحاولة تحسين القوانين التشريعية بما يخدم الواقع.

- لابد من نشر الوعي وتكثيف الجهود لتبني مبادئ حوكمة المؤسسات في الجزائر، من خلال دعم آلياتها الميدانية وتفعيلها. وخاصة دعم التدقيق الخارجي. حيث تعتمد المردودية الايجابية في التسيير على مستوى المؤسسات، على جودة التدقيق الخارجي.

قائمة المراجع:

- ROLAND Perez, (**la gouvernance d'entreprise : évolution et débats récents**), cahier ١ français le capitalisme mutation et diversité n^o 349, paris, 2010, p69.
- ٢ هوام جمعة وآخرون، (مدى احترام مبادئ الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية)، دار المعرفة، بدون سنة، ص ٥
- ROLAN.P .op cit ,p69٣
- ٤ محمد فرح عبد الحليم، (هل يؤدي تطبيق قواعد الحوكمة الى الحد من الفساد الإداري والمالي؟)، مجلة العدل، العدد ٢٥، السنة ١٠، ص ١٤٢ .
- ٥ الهزاع وليد بن نعمة، (حوكمة الشركات)، إدارة البحوث والدراسات، مجلس التعاون الخليجي – الأمانة العامة -، سلسلة المسيرة رقم ٩، الرياض، ٢٠٠٩، ص ٢٢ .
- ٦ عثمانى سليم، (دليل ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، بدعم من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ٢٠٠٩، ص ١٣
- ٧ حمادي نبيل، (أثر تبني المؤسسات الجزائرية للحوكمة على جودة المراجعة المالية – دراسة ميدانية -)، مجلة البحوث والدراسات العلمية جامعة ديجي فارس، العدد ٦ المديية – الجزائر، مارس ٢٠١٢، ص ١٨ .
- ٨ المبروك نايف عبد السلام، (مفهوم جودة المراجعة)، موقع شبكة المحاسبين العرب دليلك للمحاسبة، ص ٠٣ WWW.ACC4ARABS.COM
- ٩ المبروك نايف عبد السلام، مرجع سابق، ص ٠٣ .
- DUMONTIER Pascal et autres ,(la qualité d'audit externe et les mécanismes de **gouvernance des entreprises – une étude empirique menée dans le contexte tunisien-**) ,revue de comptabilité, contrôle ,audit et institution, TUNISIE ,18 décembre 2010,p05.
- ١٠ المبروك نايف عبد السلام، مرجع سابق، ص ٠٥ .
- ١٢ التويجري علي عبد الرحمن و النافعابي محمد حسين، (جودة خدمة المراجعة – دراسة ميدانية تحليلية للعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الإقتصاد والإدارة، المجلد رقم ٢٠٠٨، ٢٢، ص ٠٤ .
- ١٣ مبروك نايف عبد السلام، مرجع سابق، ص ٠٥ .
- ١٤ التويجري علي عبد الرحمن و النافعابي محمد حسين، مرجع سابق، ص ٠٥ .
- ١٥ الدوغجي حسين علي، (فاعلية التدقيق الداخلي والخارجي في دعم حوكمة الشركات)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ١٠ ص ١١ .
- ١٦ DUMONTIER Pascal et autres ,op cit ,p18.
- ١٧ حمادي نبيل، مرجع سابق، ص ١٨ .
- ١٨ سندس ماجد رضا (آليات حوكمة الشركات ودورها في تقليص فجوة التوقعات بين مراقب الحسابات ومستخدمي القوائم المالية)، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٨، الكوفة، ٢٠٠٩، ص ٩ ص ١٠ .
- ١٩ CHARREAUX Gérard , (**les théories de la gouvernance :système nationaux**) ١٩ ,cahier du fargo 3 version révisée décembre 2004 ,p n^o 104.
- ٢٠ اوانان بومدين، (دور نظم المعلومات في تفعيل أداء مجلس الإدارة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقائد، تلمسان – الجزائر، ٢٠١١/٢٠١٠، ص ٨١ .
- ٢١ مسعود كسري، (التدقيق المصرفي)، ص ٣٢ ص ٣٤ www.calameo.com/read/0009274184c55ba7ae2ad5